

## مؤتمر "الاقتصاد المصري بعد عام من الثورة... تحديات وأولويات وبدائل"

٢٠١٢ فبراير ٢٧

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

مثّلت الأوضاع الاقتصادية - الداخلية والخارجية، مدخلاً أساسياً ودافعاً رئيساً من دوافع انفجار الثورة المصرية في ٢٥ يناير. فقد كانت التبعية من ناحية، وتدور مؤشرات التنمية من ناحية أخرى، لمحدين أساسيين ساهموا في فقدان مصر استقرارها واستقلالها الاقتصادي فضلاً عن مسارات التنمية والازدهار. وخلال أيام الثورة المجيدة، ظل التخويف من انهيار الاقتصاد المصري أحد أدوات النظام في تشويه الثورة والتخييف من استمرارها. ومن ثم فقد كان من أهم ملامح الحركات المضادة للثورة بعد ١١ فبراير، الربط بين الثورة وما أصاب الاقتصاد المصري من تدهور نتيجة تراجع السياحة والاستثمار والوحدات الإنتاجية بسبب عدم الأمن والحركات الاحتجاجية والمطالب الفئوية، ونتيجة تراجع البورصة وهروب الأموال... إلخ. بل أضحت من أهم أدوات قوى الثورة المضادة توظيف التدهور الأمني لتحقيق مزيد من الاضطراب في الاقتصاد المصري، بما يمكن أن يفجر ثورة ثانية على الثورة الأولى تقوم بها القوى الشعبية المطحونة بالتنمية والعدالة الاجتماعية في أسرع وقت. كل ذلك في وقت انشغلت فيه القوى السياسية الحزبية وغير الحزبية - التقليدية منها والجديدة - بصراع القوى السياسية في لعبة استقطابية تستنزف الطاقات والموارد وتجرفها بعيداً عن الانشغال بمواطن خطر حقيقي وداهم على الثورة المصرية، ألا وهو الاقتصاد. وفي نفس الوقت ظلت الأوضاع المالية والاقتصادية أوراقاً أساسية في التدخلات الخارجية في الثورة المصرية.

وبعد عام من الثورة، ومع تحقيق أول منجزات الثورة (تشكيل البرلمان)، تدق أجراس التحذير لضرورة مواجهة ملف الاقتصاد (مع ملف الأمن) كأولوية قصوى لا يمكن تأجيلها.

وعند الحديث عن مخرج للوضع الاقتصادي المصري الراهن، ما زالت تتعالى الأصوات الواude والطارحة لمشروعات اقتصادية عملاقة أو مشروع نهضوي مصرى يمثل قاطرة لاقتصادات المنطقة، بينما المتخصص لتفاصيل الوضع الاقتصادي الراهن لمصر يجد أنه في النظر مبدئياً للامتحن وأبعد الأزمة الراهنة وتداعياتها، ومن ثم سبل وأولويات وسياسات الخروج منها حتى يمكننا بعد ذلك طرح رؤى النهوض على المدى المتوسط وطويل الأجل وما تقتضيه من استراتيجية اقتصادية جديدة.

وعند استكشاف الحلول المطروحة للوضع القائم لاقتصاد مصر بعد عام من الثورة، نجد تراكمًا للآراء والكتابات من مدارس وتوجهات مختلفة، ورؤى وطنية يهدف كل منها إلى تشخيص وتفسير ثم محاولة طرح حلول لأزمة مصر الاقتصادية الحالية. بيد أن اللازم الآن - على ضوء خطورة الوضع - هو جعل هذه الجهود محل التطبيق الفعلي من خلال:

١. الانطلاق من بيان خطورة أبعاد هذه الأزمة

٢. وبيان مداخل حلولها المطلوبة على وجه السرعة.

٣. وطرح رؤى ومبادرات ت妣فذية تضطلع فيها قوى المجتمع بدورها وفق مستويات وقطاعات مختلفة، بدءاً من صناعي ومتخذي القرار إلى المواطن العادي، مروراً بالمجتمع المدني ودور الشباب فيه، ومروراً كذلك بالمؤسسات المعنية من برلمان وزارات حكومية بالإضافة إلى الإعلام.

وفي إطار رؤية كافية شاملة حول تحديات وأولويات الاقتصاد المصري بعد عام من الثورة، وفي إطار الأبعاد السياسية والمجتمعية، ينعقد هذا المؤتمر تحت عنوان:

### "الاقتصاد المصري بعد عام من الثورة... تحديات وأولويات وبدائل"

بهدف تشارك مختلف التوجهات والخبرات المصرية الوطنية للخروج برؤية أساسية تقدم إجراءات خطة مقتربة عاجلة لمساعدة الوطن على تخطي عثرته الاقتصادية بعد عام من الثورة، وتفتح المجال أمام الاهتمام والمشاركة والعمل.

هذا المؤتمر **ينظم** ليس ك مجرد نشاط علمي أكاديمي يؤسس ويطرح هذه الرؤية (على أهمية ذلك)، وإنما خطوة أولى مهمة تتبعها خطوات تنفيذية تتعلق بتحويلها لحملة وطنية ومبادرات فعلية على أرض الواقع على أكثر من مستوى.

فلم يعد من الممكن الآن الاستمرار في تغليب الشأن السياسي العلوي (high politics) على متطلبات الشأن الاقتصادي العاجل، خاصة في ظل ثورة التوقعات من البرلمان والرئاسة والحكومة، وحاجة هذه المؤسسات لاتخاذ قرارات وتبني سياسات مالية واقتصادية لا مفر منها. يستلزم هذا التوعية بالدوعي والأعباء والآفاق، ومن ثم جني ثمار التغيير بعد حين (بإذن الله) من بين بعض بدائل. فقد

تطرح هذه السياسات نقاشاً بين مدارس الاقتصاد والاقتصاد السياسي حول النكفة السياسية والاجتماعية.

**الجهات المنظمة للمؤتمر:** مركز الحضارة للدراسات السياسية، وبيت الحكم للدراسات الاستراتيجية، ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

تاریخ المؤتمـر: الاثنين ٢٧ فبراير ٢٠١٢

مكان الانعقاد: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

وتنقسم أعمال المؤتمر إلى المحاور التالية:

**المحور الأول: الأبعاد السياسية للوضع الاقتصادي المصري الراهن بعد عام من الثورة:**

تقوم على مناقشة العلاقة بين الأبعاد السياسية للمرحلة الانتقالية والأزمة الاقتصادية المصرية الراهنة .

**المحور الثاني: الأزمة الاقتصادية المصرية الراهنة وسبل الخروج منها:**

ويعرض عبر جلسات محدّدة ومؤشرات حالة الاقتصاد المصري من ناحية، وأولويات مقترحة للخروج من الأزمة الراهنة.

**المحور الثالث: رؤى التفعيل والتشغيل... نحو مبادرات تتوجه إلى قطاعات المجتمع المعنية**

يتضمن المحور أبعاد تفعيل رؤى الخروج من هذه الأزمة من خلال "حملة" متعددة الأبعاد والوسائل على مستويات:

١. صناع القرار ومتذمّيه في الحكومة وأعضاء البرلمان،

٢. قطاعات المجتمع المختلفة من المجتمع المدني.

تُستكمـل الأبعاد والتـفاصـيل الإجرائية لـتفعـيل هـذهـ الـحملـةـ منـ خـالـلـ تنـظـيمـ فـعـالـيـاتـ أـخـرىـ (تعـقـبـ هـذاـ المؤـتمـرـ مـباـشـرةـ)ـ تـجـمـعـ قـائـمـينـ عـلـىـ مـبـادـرـاتـ مـدنـيـةـ وـشـبابـيـةـ وـطنـيـةـ مـنـ مـخـلـفـ التـوجـهـاتـ،ـ وـتـعـملـ عـلـىـ

تطوير وإنتاج وسائل تستهدف مختلف القطاعات المعنية بالشأن الاقتصادي المصري، واقتراح رعاية رسميين وداعمين ماليين لهذه الحملة والمبادرات الداخلة فيها.

على أن تتووجه الدعوة لتفعيل هذه الحملة على المستويات المختلفة وتجاه القطاعات المعنية كافة بفتح قنوات للمشاركة المجتمعية؛ بحيث لا يكون المواطن مجرد متلقٌ فقط، وذلك عن طريق دعوة جهات عدّة:

- اللجان الاقتصادية في الأحزاب وفي البرلمان

- المحررون الاقتصاديون في الصحف، والبرامج الاقتصادية وبرامج "ال TOK شو" في  
القنوات التليفزيونية العامة والخاصة

- مبادرات المجتمع المدني

- المبادرات الشبابية

## جدول المؤتمر

		الجلسة الافتتاحية
١٠,١٥ - ١٠,٠٠		المحور الأول: الأبعاد السياسية للوضع الاقتصادي المصري الراهن بعد عام من الثورة
- ١٠,١٥ ١١,٠٠		<p>الجلسة الأولى: المرحلة الانتقالية وتداعيات إدارتها على الوضع الاقتصادي لمصر</p> <p>رئيس الجلسة: د.حسن نافعة</p> <p>المتحدث: د.نادية مصطفى</p>
		المحور الثاني: ملامح الأزمة الاقتصادية المصرية الراهنة وسبل الخروج منها
١٢,٣٠ - ١١		<p>الجلسة الثانية: أبعاد الأزمة الاقتصادية المصرية وتداعياتها: المؤشرات والمحددات</p> <p>رئيس الجلسة: د.منال متولي</p> <p>المتحدثون: أ.عمر الشنيطي، أ.أحمد جاد، أ.وائل زيادة (الفريق الاقتصادي ببيت الحكم للدراسات الاستراتيجية)</p> <p>تعقيب: د.عبد الله شحاته، وأ.أحمد السيد النجار، والنائب سعد الحسيني</p>
		استراحة غداء
		(١٢,٣٠ - ١,٣٠)
٣,٠٠ - ١,٣٠		<p>الجلسة الثالثة: تحديات الاقتصاد المصري وأولويات الخروج منها... نحو ملامح سياسة اقتصادية ومالية جديدة</p> <p>رئيس الجلسة: د.ليلي الخواجة</p> <p>المتحدثون: أ.عمر الشنيطي، أ.أحمد جاد، أ.وائل زيادة (الفريق الاقتصادي ببيت الحكم للدراسات الاستراتيجية)</p> <p>تعقيب: د. عبد الله شحاته، أ. وائل خليل، والنائب طارق حسن الدسوقي</p>
		المحور الثالث: رؤى التفعيل والتشغيل
٤,٣٠ - ٣,٠٠		<p>الجلسة الرابعة: ... نحو التواصل مع صانعي القرار وقطاعات المجتمع (حلقة نقاشية)</p> <p>رئيس الجلسة: د.معتز باهله عبد الفتاح (البعد السياسي للمقترحات المقدمة)</p> <p>المتحدثون المقترعون: أ.هشام جعفر، د.أحمد محمد علي، أ.إيهاب عبده، أ.نجوان الأشول، أ.أيمن شحاته، أ.تامر عشري، أ.أحمد عادل، أ.عبد الله عرفان</p>
٥,٠٠ - ٤,٣٠		ختام ووصيات المؤتمر